



annd

Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



١  
٣  
٥  
٨

إنفجار مرفأ بيروت هو نتيجة وليس سبباً  
حرب الكل ضد الكل في اليمن  
أوقفوا القمع والاعتقالات في العراق فوراً .. وحاسبوا المجرمين  
توسع الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية وتقلص الحيز المدني

## النشرة الإخبارية

آب ٢٠٢٠

## إنفجار مرفأ بيروت هو نتيجة وليس سبباً زياد عبد الصمد

وصل دوي انفجار الرابع من آب الى قبرص وشعرت به الأردن فسجل مرصدها هزة أرضية بقوة ٤,٤ على قياس رختر، وقد اعتبر الانفجار الثالث في التاريخ بعد هيروشيما وغازاكي من حيث قوته، وقد سبقته ظروف مر بها لبنان تعتبر مقدمات تسببت به:

الازمة الاقتصادية الخانقة التي بدأت تظهر منذ صيف ٦١٠٢ ولكنها تفاقمت في صيف ٩١٠٢ حيث بدأ لبنان يعاني من عجز في الموازنة وفي الخزينة وفي ميزان المدفوعات، وبدأ سعر العملة بالتلاعب لأول مرة منذ العام ٣٩٩١، الامر الذي تطلب القيام بإصلاحات جذرية للمعالجة لوقف الهدر واعتماد التدابير التي تضبط الانفاق العام وتعزز الواردات، وايضاً للحصول على التمويل من الخارج على شكل استثمارات او هبات او قروض او تحويلات خارجية. وقد خصص مؤتمران دوليان للجهات المانحة في باريس، الأول عقد في آذار ٨١٠٢ عشية الانتخابات النيابية والثاني في ديسمبر ٩١٠٢ حيث تم تكليف صندوق النقد الدولي بالإشراف على تطبيق السلة الإصلاحية المطلوبة للحصول على المنح والقروض ولكنها لم تطبق.

جاءت ثورة ٧١ تشرين الشعبية ردا على الانهيار الاقتصادي وعجز السلطة وتلكؤها عن المعالجة، وقد طلبت الثورة من المنظومة الحاكمة التنحي وسحبت منها قناعتها بعد ان حملتها مسؤولية الانهيار وبالتالي عدم قناعتها بقدرتها على إدارة المرحلة وإنجاز الإصلاحات اللازمة للخروج من الازمة. أدت ثورة تشرين الى اسقاط حكومتين في فترة ٩ أشهر مطالبة بحكومة مستقلة لقيادة البلاد في المرحلة الانتقالية. تفاقمت الازمة المالية والنقدية خلال الثورة وتوقفت المصارف عن دفع المستحقات لصغار المودعين إلا وفق شروط وسقوف معينة كما توقف لبنان عن دفع ديونه في العملات الأجنبية، وطبق قانون ضبط تحويل الرساميل الى الخارج من دون إقرار القانون

في البرلمان ما فتح المجال امام الاستنسابية بحيث تمكن أصحاب النفوذ والرساميل من تهريب أموالهم الى الخارج وحرم المودعون الاخرون من ذلك، وتقدر الرساميل التي هاجرت بعد اندلاع ثورة أكتوبر بـ ٠٢ مليار دولار.

الجائحة التي اثرت على كل دول العالم وعلى العلاقات الدولية، الا ان وقعها في لبنان كان مضاعفا بسبب الازمة الاقتصادية ما تسبب بازدياد معدلات البطالة والفقر والتضخم. فقد بلغ معدل الفقر حوالي ٤٠٪ كنا بلغت معدلات التضخم نسباً غير مسبوقة مترافقا مع انهيار سعر العملة الوطنية التي فقدت ٠٨٪ من قيمتها، وتبلغ نسبة العاملين في القطاع غير المنظم في لبنان ٠٦٪ ما جعل النسبة الأكبر من السكان لا يستفيدون من انظمة الحماية الاجتماعية.

ان لبنان هو جزء من منطقة تعاني من احتلالات ونزاعات مسلحة وحروب بين محاور إقليمية ودولية محررها الأساسي صراع تاريخي على النفوذ وعلى الموارد الطبيعية، لهذه الازمات امتداداتها في العمق اللبناني وساهمت في انقسام المجتمع حولها في ظل دولة ضعيفة لا تلعب فيها المؤسسات دورها الكامل في صياغة السياسات العامة على المستوى الداخلي والخارجي.

تمادي منظومة المحاصصة المذهبية والحزبية في الإهمال وممارسة الفساد على ارفع المستويات اديا الى انفجار الرابع من آب. وقد اضاء الانفجار على المستوى الذي بلغه انهيار الدولة من دون ان تكون هناك النية الصادقة بإصلاحها؛ فالقضاء كان على علم بوجود المواد الخطيرة وأصدر قرارات لَمَا تنفَّذ، وكذلك بالنسبة الى الأجهزة الأمنية المعنية والى إدارة المرفأ وصولاً الى القيادة السياسية على مستوى الوزراء المعنيين والرئاسيين الأولى والثالثة، كلها كانت على علم ولكن سوء التنسيق من جهة وغياب

النّية في الإصلاح من جهة ثانية. ان السكوت عن الفوضى في المرفأ، وفي المرافق العامة الأخرى، من قبل كل أطراف المنظومة سببه انهم مستفيدون من عائدات الفساد كل على طريقته ومن خلال المحسوبين عليه في الإدارات العامة وقد وظفهم فيها لتحصيل الحصة. كل هذه الممارسات أوصلت البلاد الى الإفلاس وقادته الى اللحظة الأكثر إبلاماً بتاريخ لبنان عندما انفجر المرفأ متسبباً بأسوأ كارثة عرفها في النوية الأولى على تأسيسه.

ان الواقع الأليم الذي تمرّ به الدولة اللبنانية بمؤسساتها أدى الى غياب استراتيجية وطنية لإدارة الكوارث للاستجابة في الحالات المماثلة سيما وان لبنان عرضة لكوارث طبيعية (حرائق) وأمنية (العدوان الاسرائيلي ٦٠٠٢) رغم ان هيئة إدارة الكوارث موجودة منذ العام ٣١٠٢ وفق مرسوم صادر عن رئاسة مجلس الوزراء جعل مركزها في مقر رئاسة الحكومة. الا ان عدم وجود قانون لإنشاء مؤسسة وطنية للكوارث نتيجة التجاذبات على الصلاحيات في مداوات اللجان النيابية، أدى لان تكون صلاحيات الهيئة محدودة. فكلت بالتالي الهيئة العليا للإغاثة (ومهمتها إحصاء المتضررين والاحتياجات) وقيادة الجيش اللبناني (توزيع المساعدات) بأعمال الإغاثة علما انها تتطلب استراتيجية وطنية شاملة تأخذ بالاعتبار الابعاد المختلفة للكارثة وحجمها وخطورتها.

### الدمار وإعادة الإعمار

بيروت من أقدم المدن على المتوسط ومنذ نشأتها كان لها مرفأ ساهم بازدهار تجارة الفينيقيين، واستمر عبر الأزمنة، وتوسعت المدينة حول مرفأها، الى أن جاء محمد على باشا فقام بتوسيعه في ثلاثينات القرن التاسع عشر قبل ان تنتقل عاصمة ولاية صيدا اليها، ومن ثم قام الفرنسيون بتطويره عام ٧٨٨١ فازداد عدد

سكان المدينة الذي لم يكن يتجاوز الـ ٦ الاف نسمة، واخذت تزداد أهمية في عهد المتصرفية (١٦٨١-٨١٩١). هذا بالإضافة الى أن احياء المدينة المحاذية للمرفأ هي الاقدم وفيها الاحياء الفاخرة والجميلة وبعض الأبنية التي يزيد عمرها عن ٠٥١ سنة وقد ألحق الانفجار فيها الدمار- ما يجعل من عملية الترميم مسألة معقدة إذا كان الهدف هو المحافظة على تراث المدينة وطابعها التقليدي الذي عرفته منذ القرن التاسع عشر وتميزت به.

ووفق تقرير نقابة المهندسين نتيجة الكشف الاولي الميداني الذي قامت به في الأيام الأولى التي تلت الانفجار انه «طاول ٠٣ الى ٠٤ مبنى بات مهدداً بالانهيار بعد تدمره كلياً، بالإضافة إلى تضرر ٠٠٨ إلى ٠٠٩ منزل لم يعد صالحاً للسكن. وخلص التقرير الاولي إلى أن إجمالي عدد المباني المتضررة يبلغ ٩٣ إلى ٠٤ ألف مبنى، وأن عدد المساكن المتأثرة قارب ٠٠٢ ألف مواطن فقدوا منازلهم» (٨١ أب). وحسب مديرية الآثار في وزارة الثقافة اللبنانية، فقد تضرر ٠٤٦ مبنى تاريخياً، و٠٦ منها معرضة لخطر الانهيار الكامل، وهي من بين ما لا يقل عن ٨ آلاف مبنى تضررت من الانفجار، وتتضمن متاحف ومعارض فنون ومواقع دينية (٥١ أب). وقد اتى الانفجار ايضاً على كل المتاجر والمحال والمقاهي والمطاعم ومراكز الشركات التي أقفل معظمها وتخلّى عن الموظفين. هذا فضلاً عن الدمار الذي لحق بالبنى التحتية التي تأثرت الى حد بعيد. لذا فان عملية الترميم وإعادة البناء معقدة وتتطلب تخطيطاً وتنظيماً يتعدى قدرة الإدارات العامة المنخرطة في اعمال الاغاثة والمنظمات التطوعية والدولية.



## المبادرات الإغاثية والمساعدات الإنسانية

ان المبادرات المدنية التي تسعى الى تنسيق عملها الميداني والتي تتلاقى مع جهود المنظمات الدولية المعنية لها الأثر الطيب والايجابي رغم انه غير كافي على الاطلاق. فقد قام المتطوعون بإزالة الركام وترميم ما يمكن ترميمه كما وقروا المساعدات الإنسانية للمتضررين من ملابس ومأكل ومسكن ضمن الإمكانيات المتوفرة. هذا بالإضافة الى اسعاف الجرحى وقد بلغ عددهم ٧ الاف من بينهم حوالي الألف دخلوا المستشفيات و٣١٠ وضعوا في العناية المركزة. ويبلغ عدد الضحايا حوالي ٠٠٢.

كما بادر نقيب المحامين الى إطلاق هيئة تنسيق بالشراكة مع نقيب المهندسين والمقاولين وخبراء المحاسبة للمساهمة في مواجهة التحديات وتوفير الدعم المناسب للسكان الا ان العملية تتطلب تنسيقا على مستويات ارفع تقوم بها الدولة ومؤسسات الدارة العامة الا ان منظومة الفساد التي تسببت بالكارثة، وقبلها بإفلاس البلاد، افرغت الإدارة من الإمكانيات بحيث باتت عاجزة عن القيام بأعباء المرحلة. تلك المنظومة التي لم تحم مسرح الجريمة الذي تعرض لثلاثة حرائق أتت على الأدلة والمستندات التي تفيد التحقيق في المجزرة، لا يمكن ان نتوقع منها دورا في اعمال الإغاثة والاعمار.

## لبنان والنظام بعد انفجار الرابع من آب

ان الشعار الذي طالما تباهى به اللبنانيون ان «بيروت مثل العنقاء ستقوم من تحت الأنقاض»، لن يتحقق الا في حال تأمنت ظروف القيامة التي تبدأ بإعادة بناء الدولة والمؤسسات واسترجاع العلاقات الإقليمية الدولية السليمة والتاريخية التي تميز بها لبنان على مر العقود والتي جعلت منه مقصدا وملادا للضيوف

والسياح وملجأ لكل مظلوم وطالب حرية.

لذلك فان اللبنانيين واللبنانيون يطالبون منظومة الفساد والمحاصصة ان تفسح المجال امام حكومة مستقلة تدير عملية الانتقال السياسي لتقوم بالمهام التالية:

استكمال التحقيق المستقل بجريمة ٤ أب، وجريمة ٨ أب حيث أطلقت القوى الامنية النار الحي على المتظاهرين السلميين ما تسبب بوقوع ٠٧٧ جريحا منهم من فقد بصره، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم الموصوفة.

القيام بالإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية الضرورية لاستعادة ثقة المجتمع اللبناني والدولي في السلطة والحصول على الهبات والقروض الموعودة

اتخاذ التدابير والقرارات التي تعزز استقلالية القضاء للقيام بدوره الرقابي خاصة في مجال التفتيش الإداري والمالي، والقيام بالتحقيقات في الفساد ومحاسبة الفاسدين المسؤولين عن انهيار البلد والسعي لاسترجاع الأموال التي نهبت

تشكيل هيئة مستقلة لاقتراح قانون انتخابات وتنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة والديمقراطية لإعادة تكوين السلطة

القيام بالإصلاحات الإدارية التي تمكن الدولة من لعب دورها الاغاثي وفي إعادة الأعمار وفي منع التهريب عبر المعابر الشرعية وغير الشرعية

وقف الجنرال غورو، المندوب السامي الفرنسي، على درج قصر الصنوبر ليعلمن تأسيس لبنان الكبير في الأول من أيلول ٠٢٩١، وكان مطلبا لبنانيا جامعا آنذاك، وبعد مئة عام، وقف الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون

على نفس الدرج ليقرع منظومة الفساد معلنا خارطة الطريق الى الإصلاح السياسي والمالي والاقتصادي وطالبا منها ان تفسح في المجال امام جيل جديد من السياسيين لقيادة البلاد في المرحلة الانتقالية والخروج من الازمة مؤكدا ان لا تمويل من دون اصلاح.

لن يتمكن لبنان من الاستمرار دولة مستقلة ذات سيادة حرة وديمقراطية الا في حال انتقل من النظام الطائفي الى الدولة العلمانية التي تفصل الدين عن الدولة، وتستعيد الدولة سيادتها الأمنية والإدارية والسياسية على كامل أراضيها وعلى خاصة على سياساتها الخارجية وعلى راسها قرارات الحرب والسلام.

لقد أضاع لبنان واللبنانيون واللبنانيات قرنا كاملا في الطائفية والفساد، فليكن القرن القادم قرن الحداثة والتقدم والازدهار.

## حرب الكل ضد الكل في اليمن د/محمد أحمد المخلافي

### اقتصاد الحرب يعيق السلام

من نافلة القول أن السلام ضرورة لليمنيين الذين يعانون من ويلات وفظائع الحرب وما ترتب عليها من فقر مدقع وبطالة وجوع وانتشار الأوبئة ليس فيروس كورونا فقط بل أوبئة متعددة بعضها معلوم والآخر مجهول مثل التيفويد وحمى الضنك وحمى الكرفس والملاريا وبعضها لم يجد الأطباء مسمى لها فيطلقون عليها «حمى فيروسية». وقد انصرف العالم مؤخراً عن أزمات اليمن، الذي قلما اهتم به سابقاً، وانشغل بالمشكلات الكبرى المهددة لوجود الإنسانية لا سيما مع انتشار فيروس كورونا. وعزز عدم الاكتراث الدولي بالواقع اليمني من فرص النجاح للمشاريع الدينية المتنافسة في المنطقة منها المشاريع الإسرائيلية والإيرانية والتركية وتجلت هذه المشاريع في اليمن، التي أفقد الحوثي سياسيتها ومواطنيها القدرة على الفاعلية باعتماده الحرب والحرب فقط وسيلته في الوجود.

تكثر العوائق أمام السلام في اليمن، ومنها توزع القوة بين الجماعات المسلحة المحاربة وسلطة الدولة واحتكار الجماعات المسلحة للعنف داخل الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، واستحواذ هذه الجماعات على الموارد دونما تحمل أي مسؤولية تجاه السكان. واستبدلت العملية الاقتصادية باقتصاد الحرب، وبالتالي أصبح السلام خيار غير مريح بالنسبة لهذه القوى العسكرية، لأن السلام سوف ينهي مصادر الدخل من الدول الداعمة للقوة العسكرية وقد يفرضي إلى عودة العملية السياسية واستعادة الأحزاب والقوى السياسية دورها.

وننتج عن اقتصاد الحرب تفاقم اللامساواة وفقد موظفو الدولة مرتباتهم وازدادت معدلات البطالة ولم يعد جزء كبير من الأراضي صالح للزراعة بفعل

بفعل الاستيلاء على الممتلكات، وتراجعت قدرة الدولة على تقديم الخدمات الصحية والكهرباء والماء والتعليم وتعرض الأمن الغذائي لأكثر من ٠.٨٪ من السكان للخطر.

### التبعية للخارج تعيق السلام

تسيطر جماعة أنصار الله الحوثية من خلال مسمى اللجان الشعبية والجيش على العاصمة صنعاء والمحافظات المجاورة وأجزاء من المحافظات الشمالية الغربية والشمالية الشرقية والشمالية الجنوبية. ينفذ الحوثي القمع الوحشي من خلال شبكة جميع أعضائها من قبيلة الحوثي، وتقوم هذه الشبكة بالاستيلاء على الأموال العامة والخاصة للخصوم أو المعارضين السياسيين بتعاون القضاء نيابة ومحاكم وجهاز إداري، أو عن طريق المراسيم تشرع الخمس لولي الأمر والهاشميين.

وبفضل وحدة قواتهم العسكرية يقاتل الحوثيون القوات الحكومية - الجيش الوطني والمقاومة في مأرب والجوف وتعز والضالع والبيضاء، ومع قبائل المعارضة لها في حجة وعمران وإب منذ عام ٨١٠٢م والبيضاء منذ عام ٢٠٢٢م. كما يقاتل الحوثيون قوات الساحل الغربي وهي قوات متعددة تضم القوات الحكومية، قوات الساحل الغربي غير الحكومية المدعومة من الإمارات العربية المتحدة، والمقاومة التهامية، وقوات الحزام الأمني والمقاومة الجنوبية في ساحل البحر الأحمر والضالع المدعومة من الإمارات أيضاً.

بالمقابل لجأت القبائل والسكان إلى الاستعانة بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب وفي محافظة البيضاء لمواجهة الهجمات الحوثية، وصار الحوثيون يتعامل مع القاعدة من خلال التواصل وتبادل الأسرى وعلى الرغم من القمع الحوثي للمعارضة القبلية تزداد هذه

المعارضة ضد الحوثي اتساعاً، وتجذباً.

وتشارك قوات الحزام الأمني، إلى جانب محاربتها لقوات الحوثي، مع النخبة الشبوانية والحضرية في محاربة القوات الحكومية منذ عام ٨١٠٢م بمساندة ودعم من قوات الطيران الإماراتي، وبفضل هذا الدعم تمكنت هذه القوى من تفويض سلطة الدولة في عدن وأبين منذ أغسطس عام ٩١٠٢م، وهي قوات تحافظ على هويات فرعية مناطقية أو قبلية.

تستعيد هذه القوات المتعددة السلام بين اليمنيين، فالحوثي يعتبر حربه مع السعودية وضد أمريكا وإسرائيل وفي حالة التواضع يتحدث على حربه مع داعش وينسب كل من يحاربه من اليمنيين إلى داعش والنواصب. ويطلق على هذه الحرب المتعددة بين الأطراف اليمنية من قبل بعض المنظمات في الخارج بحرب السعودية ضد اليمن وقد تمكنت إيران ودبلوماسيتها الترويج لهذا المصطلح بفعل الأفراد المنتمين إلى سلالة الحوثي الموزعين على دول أوروبا وأمريكا والناشطين في أحزابها. ولأن الحوثي يستبعد السلام مع اليمنيين، فإنه يسعى للمفاوضات مع السعودية لتحقيق سلام معها.

أما الاعلام الحربي للأحزمة الأمنية والنخب العسكرية فيحدث عن حربها مع القاعدة أو الإخوان المسلمين مع أن قيادة الأحزمة والنخب من السلفيين في حين ان الجماعات المسلحة المنتمية إلى الإصلاح تحدث عن قتالها ضد الميليشيات الإيرانية أو الروافض أو الإماراتية وفي ذات الوقت تتعايش مع عناصر القاعدة في مناطق نفوذها وهكذا دواليك.

مع أن هذه الادعاءات تعبر عن استبعاد القوات المتقاتلة السلام بين اليمنيين، بما في ذلك، الرافضين ليمينتهم كالحوثي وقيادات الأحزمة الأمنية والنخب

العسكرية، لكن تنسب تبعية كل قوة للقوى الأخرى المتحاربة معها إلى دول إقليمية له نصيب من الصحة وللتنسيب دلالاته.

### ضعف الحكومة يعيق فرص السلام

لا تستطيع الحكومة الشرعية، بإمكاناتها المحدودة، مواجهة كل طرف بمفرده، وهي تعتمد، بدرجة أساسية، على دعم التحالف العربي. ولم يكن دعم التحالف كافياً لتمكين الحكومة من استعادة الأراضي التي يستولي عليها الحوثي وحده، كما أن دول التحالف العربي التي يمكنها أن توفر قوة كافية بتقلها الإقليمي والدولي كمصر تواجه تهديدات المشاريع الثلاثة عبر بلدان الجوار: ليبيا وجزيرة، علاوة على التنظيمات الإرهابية المدعومة من تركيا وإيران، وبالتالي اقتضت مواجهة إيران وتركيا على المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، لكن الإمارات حولت جزءاً من المقاومة للحوثي إلى قوى عسكرية تقاتل بالإنابة عنها وليس لاستعادة الشرعية، وبالتالي تحول جزء رئيس من القوات العسكرية إلى قوات ليست تابعة للدولة وعن طريقها تستولي الإمارات على أراضي يمنية كجزيرة سقطرى والساحل الغربي.

### رغم المعوقات تستمر المحاولات

تجري محاولات للم صفوف القوات المناهضة للحوثي سياسياً وعسكرياً بإبرام أواخر العام المنصرم اتفاق الرياض بين الحكومة والمجلس الانتقالي، لكن أطراف في السلطة الشرعية والمجلس الانتقالي لازالت تعيق تنفيذ الاتفاق، وهو الاتفاق الذي كان يعول عليه أن يعيد جزءاً هاماً من التضامن بين الأغلبية من اليمنيين ويخلق فرص سياسية وعسكرية تجعل السلام ضرورة للجميع.



## أوقفوا القمع والاعتقالات في العراق فوراً .. وحاسبوا المجرمين هناك أدور

### تصفية ممنهجة للناشطات والنشطاء

واصلت جهات خارجية عن القانون عمليات تصفية ممنهجة للعديد من الناشطات والنشطاء من المنتفضين والمدافعين عن حقوق الإنسان منذ انطلاق انتفاضة تشرين في ٩١٠٢، دون رادع أو محاسبة قانونية، مما أدى إلى اتساع ظاهرة القتل العمد والخطف والاختفاء القسري والترهيب. وشهدت الأسابيع الأخيرة تصاعداً خطيراً لعمليات الاعتقال والتهديد بالتصفية استشهد فيها الباحث البارز هشام الهاشمي والناشط المدني تحسين الشحماني والمدافعة عن حقوق الإنسان رهام يعقوب، إضافة إلى حدوث عشر محاولات اغتيال أخرى في بابل وبغداد والبصرة وذي قار خلال شهر آب ٢٠٢٢. لقد تجاوز عدد الضحايا من القتلى ٥٠٧ شخص ومن الجرحى ٥٣ ألف، بينهم عدة آلاف من المعوقين منذ بدء التظاهرات الاحتجاجية في تشرين الأول ٩١٠٢.

كما يتعرض نشطاء المجتمع المدني والإعلاميون وقادة الحركة الشبابية في انتفاضة تشرين إلى حملة تخوين وتشويه وتسقيط وتحريض على القتل، من قبل بعض المسؤولين وجيوش الكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي واتهامهم بالارتباط بجهات خارجية. وتصل هذه الدعوات إلى التصفية الجسدية، الأمر الذي اضطر العديد من الناشطات والناشطين المدنيين والإعلاميين إلى إيقاف نشاطاتهم ومغادرة مناطق سكنهم ومدنهم والتوراي عن الأنظار، ومنهم من غادر إلى خارج العراق طلباً للحماية. مما يضع السلطات العراقية - الحكومة ومجلس النواب والسلطة القضائية - أمام مسؤولية عاجلة لوقف هدر الدم العراقي، وصون حق المواطن في الحياة والأمن، وحماية حقه في التعبير عن الرأي والتظاهر والتجمع السلمي المكفول له في الدستور، والاستجابة لمطالب الشباب المعتصمين العادلة.

وما يثير الاستغراب، أن أغلب هذه الحوادث قد وقعت بالقرب من مؤسسات أو سيطرات أمنية، وبعضها وقتته أجهزة التصوير بشكل واضح، الأمر

الذي يؤشر على تقصير هذه الأجهزة والحكومة في أداء واجباتها في حماية أرواح المواطنين وفي السيطرة على السلاح المنفلت وتقويض سلطة الميليشيات، وكذلك التسويف في الكشف عن نتائج التحقيقات، مما يسهم في إفلات الجناة من المساءلة والعقاب، واستمرار حالة الانفلات الأمني في البلد.

يعزو المجتمع المدني في العراق هذه الهجمة الشرسة إلى رغبة الأطراف الفاسدة ومليشياتها في إسكات اصواتنا الداعية إلى التغيير، وخشيتهم من الدعوات، مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لانطلاق تظاهرات الأول من تشرين الأول ٩١٠٢، لإعادة زخم المتظاهرين وزيادة الضغط لتحقيق مطالبهم، فليس من مصلحة الأحزاب الفاسدة في السلطة واجتاحتها العسكرية تجديد المطالبة بالتغيير ومحاسبة الفاسدين وفتح ملفات الفساد.

كما ان الدعوة إلى انتخابات مبكرة، التي جرى تحديد موعدها في العام القادم، يزيد من خوف أحزاب السلطة الفاسدة ومليشياتها المسلحة من تأثير الحركة الشبابية الشعبية على دخول المعتزك الانتخابي والمشاركة بقوة، والحصول على مقاعد سوف تهدد سلطة ونفوذ ومصالح الجهات الحاكمة حالياً والمستفيدين من استئراء الفساد وضعف سلطة القانون.

لقد كشف الوضع الحالي هشاشة وضعف المنح الدولية لأنقاذ المدافعين والنشطاء واجلائهم على سبيل المثال لمكان أمن. وتبدو الحاجة ماسة بتخصيص موارد مالية كافية وميزانيات طوارئ من قبل المجتمع الدولي والمانحين يمكن استخدامها من قبل المنظمات المحلية لتوفير الحماية للنشطاء المجتمع المدني، ممن هم عرضة لخطر الاعتقال، اخذين بعين الاعتبار خطورة الوضع وجدية التهديدات حتى ان أول بيانات الإدانة التي أطلقها النشطاء جاءت بدون أسماء أو تواريخ، بسبب التخوف والحذر من الملاحقة والمتابعة والخشية من التعرض للاعتقال، وحذروا أن يكون أحدهم هو الضحية التالي!

### بيان المبادرة الوطنية لمنظمات المجتمع المدني في العراق

في أعقاب حوادث الاعتقالات الأخيرة، أصدرت المبادرة الوطنية لمنظمات المجتمع المدني لدعم انتفاضة تشرين، بياناً وقرعته ٥١ منظمة وتجمع من منظمات المجتمع المدني. وأشارت المبادرة إلى أن ما يثير القلق العميق هو غياب إدانة هذه الجرائم من قبل مجلس النواب والسلطة القضائية، والصمت المطبق من قبل جهاز الادعاء العام إزاء مسلسل الجرائم واختطاف سيادة القانون وعدم تطبيق قواعد العدالة التي نص عليها الدستور والتستر على المجرمين. في حين لم تلق الإدانات الدولية من الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والبعثات الدبلوماسية في العراق أي صدى أو رد فعل من الجهات الحكومية، مما جعلنا نعتقد ان الوضع الحالي اصبح يتطلب موقفاً أكثر حزماً من قبل المنظمات الدولية، وعدم الاكتفاء ببيانات ادانة واستتكار، وتبرز الحاجة إلى أفعال ملموسة من قبل مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، وكذلك من قبل المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان. وقد وردت إليها الكثير من المناشدات عن اصدار قوائم بأسماء عدد من النشطاء معرضين للتصفية الجسدية في قادم الأيام[١].

لذا أعلنت المبادرة الوطنية لمنظمات المجتمع المدني في العراق لدعم انتفاضة تشرين، التي تضم العديد من النقابات والاتحادات المهنية والعمالية ومنظمات غير حكومية ونشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان، مطالبة الحكومة العراقية بـ:

- اتخاذ إجراءات حازمة فورية لوقف مسلسل القتل والاعتقالات والتهديدات والاعتداءات ضد المحتجين السلميين والناشطين في حقوق الإنسان.
- وضع سقف زمني محدد للكشف بشفافية عن القتلة ومن يقف وراءهم ومحاسبتهم أمام العدالة.
- اتخاذ تدابير أمنية مشددة لحماية ساحات التظاهر

### والاعتصام.

تحدد اجراءات قانونية لمواجهة حملات التخوين والتشويه لدور منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الحقوقي والإنساني والتنموي.

العمل الجاد لحصر السلاح بيد المؤسسات الأمنية. تطهير الأجهزة الأمنية من العناصر الفاسدة أو الفاشلة أو المتهاونة في أداء وظائفها.

الاستجابة السريعة لمطالب شباب انتفاضة تشرين في الإعداد لانتخابات مبكرة عادلة ونزيهة ومنع القتل والفساد من خوضها.

كما وجهت المبادرة نداءها إلى منظمات المجتمع المدني الدولية والعربية للتعبير عن تضامنها مع مطلبها بعقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان لإدانة الانتهاكات ضد الناشطين والمتظاهرين السلميين في العراق، ومطالبة الحكومة العراقية بالتحقيق بشفافية في هذه الممارسات وضمان اجراءات المساءلة والعدالة. وكذلك أكدت على دور المنظمات الدولية والإقليمية للسعي لتوفير الدعم المعنوي والمادي للمدافعين والناشطين في حقوق الإنسان والأعلام لضمان سلامتهم وحياتهم.

وناشدت المبادرة الخريين من بنات وابناء شعبنا لإسناد هذه الحملة التضامنية الوطنية ودعم جميع الأنشطة التي ننوي القيام بها، كتعبير عن الوفاء لشهداء انتفاضة تشرين الباسلة ومطالبها العادلة في تحقيق التغيير المنشود، من أجل عراق حر وأمن يرفل بالسلام والعدل والخير.



## توسع الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية وتقلص الحيز المدني

مي مكي

### تصفية ممنهجة للناشطات والنشطاء

واصلت جهات خارجية عن القانون عمليات تصفية ممنهجة للعديد من الناشطات والنشطاء من المنتفضين والمدافعين عن حقوق الإنسان منذ انطلاق انتفاضة تشرين في ٩١٠٢، دون رادع أو محاسبة قانونية، مما أدى إلى اتساع ظاهرة القتل العمد والخطف والاختفاء القسري والترهيب. وشهدت الأسابيع الأخيرة تصاعداً خطيراً لعمليات الاغتيال والتهديد بالتصفية استشهد فيها الباحث البارز هشام الهاشمي والناشط المدني تحسين الشحماني والمدافعة عن حقوق الإنسان رهام يعقوب، إضافة إلى حدوث عشر محاولات اغتيال أخرى في بابل وبغداد والبصرة وذي قار خلال شهر آب ٢٠٢٢. لقد تجاوز عدد الضحايا من القتلى ٥٠٧ شخص ومن الجرحى ٥٣ ألف، بينهم عدة آلاف من المعوقين منذ بدء التظاهرات الاحتجاجية في تشرين الأول ٩١٠٢.

كما يتعرض نشطاء المجتمع المدني والاعلاميون وقادة الحركة الشبابية في انتفاضة تشرين إلى حملة تخوين وتشويه وتسقيط وتحريض على القتل، من قبل بعض المسؤولين وجيوش الكرتونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي واتهامهم بالارتباط بجهات خارجية. وتصل هذه الدعوات إلى التصفية الجسدية، الأمر الذي اضطر العديد من الناشطات والناشطين المدنيين والاعلاميين إلى إيقاف نشاطاتهم ومغادرة مناطق سكناهم ومدنهم والتواري عن الأنظار، ومنهم من غادر إلى خارج العراق طلباً للحماية. مما يضع السلطات العراقية - الحكومة ومجلس النواب والسلطة القضائية - أمام مسؤولية عاجلة لوقف هدر الدم العراقي، وصون حق المواطن في الحياة والأمن، وحماية حقه في التعبير عن الرأي والتظاهر والتجمع السلمي المكفول له في الدستور، والاستجابة لمطالب الشباب المعتصمين العادلة.

وما يثير الاستغراب، أن أغلب هذه الحوادث قد وقعت بالقرب من مؤسسات أو سيطرات أمنية، وبعضها وقتته أجهزة التصوير بشكل واضح، الأمر

الذي يؤشر على تقصير هذه الأجهزة والحكومة في أداء واجباتها في حماية أرواح المواطنين وفي السيطرة على السلاح المنفلت وتقويض سلطة الميليشيات، وكذلك التسويف في الكشف عن نتائج التحقيقات، مما يسهم في إفلات الجناة من المساءلة والعقاب، واستمرار حالة الانفلات الأمني في البلد.

يعزو المجتمع المدني في العراق هذه الهجمة الشرسة إلى رغبة الأطراف الفاسدة ومليشياتها في إسكات اصواتنا الداعية إلى التغيير، وخشيتهم من الدعوات، مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لانطلاق تظاهرات الأول من تشرين الأول ٩١٠٢، لإعادة زخم المتظاهرين وزيادة الضغط لتحقيق مطالبهم، فليس من مصلحة الأحزاب الفاسدة في السلطة واجتحتها العسكرية تجديد المطالبة بالتغيير ومحاسبة الفاسدين وفتح ملفات الفساد.

كما ان الدعوة إلى انتخابات مبكرة، التي جرى تحديد موعدها في العام القادم، يزيد من خوف أحزاب السلطة الفاسدة ومليشياتها المسلحة من تأثير الحركة الشبابية الشعبية على دخول المعتزك الانتخابي والمشاركة بقوة، والحصول على مقاعد سوف تهدد سلطة ونفوذ ومصالح الجهات الحاكمة حالياً والمستفيدين من استئراء الفساد وضعف سلطة القانون.

لقد كشف الوضع الحالي هشاشة وضعف المنح الدولية لأنقاذ المدافعين والنشطاء واجلائهم على سبيل المثال لمكان أمن. وتبدو الحاجة ماسة بتخصيص موارد مالية كافية وميزانيات طوارئ من قبل المجتمع الدولي والمانحين يمكن استخدامها من قبل المنظمات المحلية لتوفير الحماية للنشطاء المجتمع المدني، ممن هم عرضة لخطر الاغتيال، اخذين بعين الاعتبار خطورة الوضع وجدية التهديدات حتى ان أول بيانات الإدانة التي أطلقها النشطاء جاءت بدون أسماء أو تواريخ، بسبب التخوف والحذر من الملاحقة والمتابعة والخشية من التعرض للاغتيال، وحذروا أن يكون أحدهم هو الضحية التالي!

### بيان المبادرة الوطنية لمنظمات المجتمع المدني في العراق

- في أعقاب حوادث الاغتيالات الأخيرة، أصدرت المبادرة الوطنية لمنظمات المجتمع المدني لدعم انتفاضة تشرين، بياناً وقرعته ٥٥١ منظمة وتجمع من منظمات المجتمع المدني. وأشارت المبادرة إلى أن ما يثير القلق العميق هو غياب إدانة هذه الجرائم من قبل مجلس النواب والسلطة القضائية، والصمت المطبق من قبل جهاز الادعاء العام إزاء مسلسل الجرائم واختطاف سيادة القانون وعدم تطبيق قواعد العدالة التي نص عليها الدستور والتستر على المجرمين. في حين لم تلق الإدانات الدولية من الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والبعثات الدبلوماسية في العراق أي صدى أو رد فعل من الجهات الحكومية، مما جعلنا نعتقد ان الوضع الحالي اصبح يتطلب موقفاً أكثر حزماً من قبل المنظمات الدولية، وعدم الاكتفاء ببيانات ادانة واستنكار، وتبرز الحاجة إلى أفعال ملموسة من قبل مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، وكذلك من قبل المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان. وقد وردت إليها الكثير من المناشدات عن اصدار قوائم بأسماء عدد من النشطاء معرضين للتصفية الجسدية في قادم الأيام[١].

لذا أعلنت المبادرة الوطنية لمنظمات المجتمع المدني في العراق لدعم انتفاضة تشرين، التي تضم العديد من النقابات والاتحادات المهنية والعمالية ومنظمات غير حكومية ونشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان، مطالبة الحكومة العراقية بـ:

- اتخاذ إجراءات حازمة فورية لوقف مسلسل القتل والاغتيالات والتهديدات والاعتداءات ضد المحتجين السلميين والناشطين في حقوق الإنسان.
- وضع سقف زمني محدد للكشف بشفافية عن القتلة ومن يقف وراءهم ومحاسبتهم أمام العدالة.
- اتخاذ تدابير أمنية مشددة لحماية ساحات التظاهر والاعتصام.

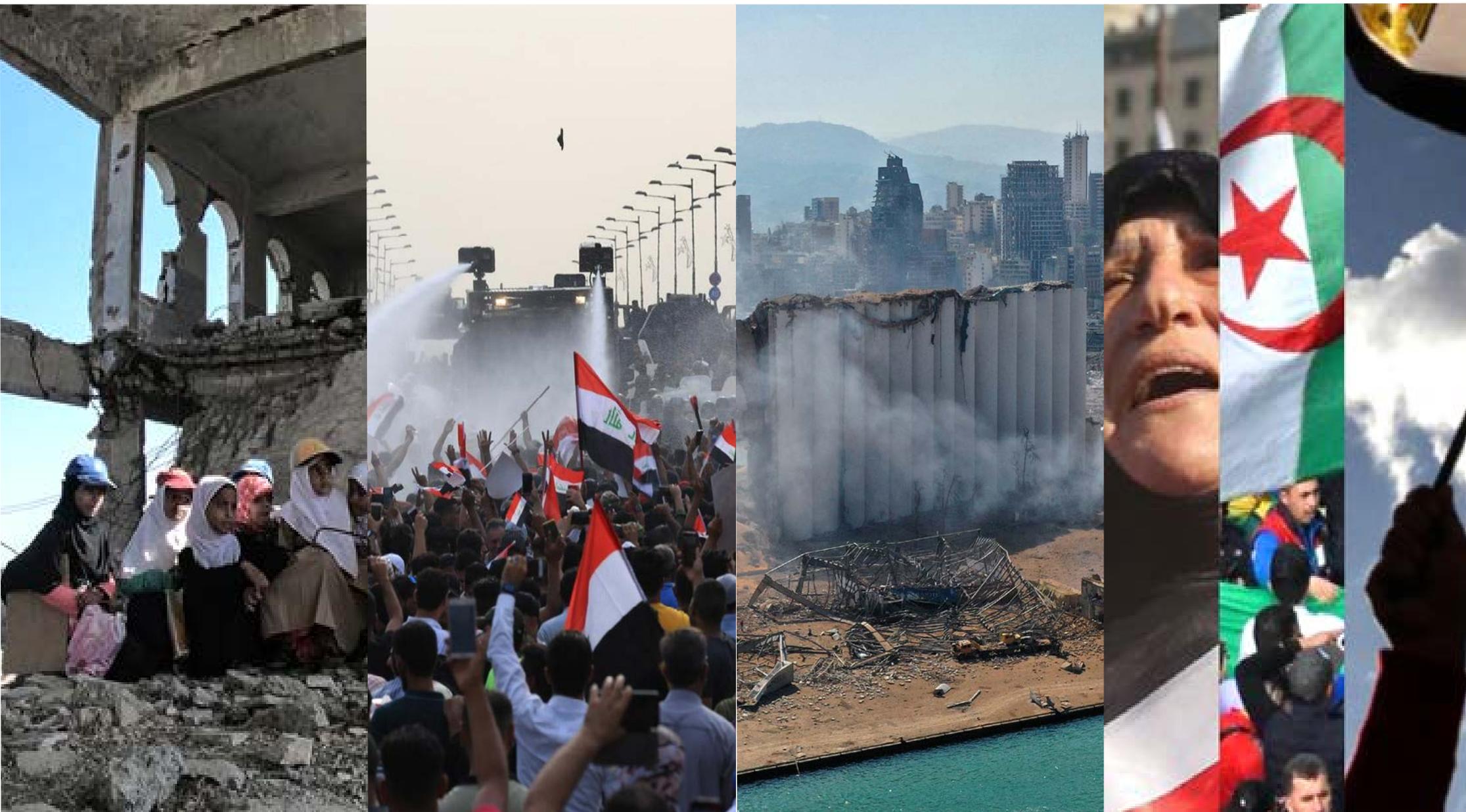
تحديد اجراءات قانونية لمواجهة حملات التخوين والتشويه لدور منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الحقوقي والإنساني والتنمية.

العمل الجاد لحصر السلاح بيد المؤسسات الأمنية. تطهير الأجهزة الأمنية من العناصر الفاسدة أو الفاشلة أو المتهاونة في أداء وظائفها.

الاستجابة السريعة لمطالب شباب انتفاضة تشرين في الإعداد لانتخابات مبكرة عادلة ونزيهة ومنع القتل والفاستين من خوضها.

كما وجهت المبادرة نداءها إلى منظمات المجتمع المدني الدولية والعربية للتعبير عن تضامنها مع مطلبها بعقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان لإدانة الانتهاكات ضد الناشطين والمتظاهرين السلميين في العراق، ومطالبة الحكومة العراقية بالتحقيق بشفافية في هذه الممارسات وضمان اجراءات المساءلة والعدالة. وكذلك أكدت على دور المنظمات الدولية والإقليمية للسعي لتوفير الدعم المعنوي والمادي للمدافعين والناشطين في حقوق الإنسان والأعلام لضمان سلامتهم وحياتهم.

وناشدت المبادرة الخيرين من بنات وبناء شعبنا لإسناد هذه الحملة التضامنية الوطنية ودعم جميع الأنشطة التي تنوي القيام بها، كتعبير عن الوفاء لشهداء انتفاضة تشرين الباسلة ومطالبها العادلة في تحقيق التغيير المنشود، من أجل عراق حر وأمن يرفل بالسلام والعدل والخير.



The Arab NGO Network for Development works in 12 Arab countries, with 9 national networks (with an extended membership of 250 CSOs from different backgrounds) and 23 NGO members.

P.O.Box: 4792/14 | Mazraa: 1105-2070 | Beirut, Lebanon.  
Tel: +961 1 319366 - Fax: +961 1 815636

[www.annd.org](http://www.annd.org) - [2030monitor.annd.org](http://2030monitor.annd.org) - [civicspace.annd.org](http://civicspace.annd.org)

 Arab NGO Network for Development

 Arab-NGO-Network-for-Development

 @ArabNGONetwork

 [anndmedia](https://www.youtube.com/anndmedia)